مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
المجلات الاكاديمية العراقية

فرص تحقق الاستدامة المالية في ظل عجز الموازنة العامة للدولة

أ.د عقيل حميد الحلو[a*] ، الباحثة ام البنين حميد الجياشي[b]
جامعة المثنى – كلية الادارة والاقتصاد – المحاسبة

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام : 27/6/2021
تاريخ التعديل : 13/7/2021
قبول النشر : 26/7/2021
متوفر على الأنترنيت:31/12/2021

الكلمات المفتاحية :.

الملخص

ينطلق موضوع البحث من الاستدامة المالية والأهمية القصوى لعلاقتها بعجز الموازنة العامة، لاسيما في ظل الأزمات والصعوبات الإقتصادية، وقد تبلورت مشكلة البحث حول العوامل الإقتصادية المؤثرة في ظاهرة عجز الموازنة العامة وعدم تحقق فرص الاستدامة المالية في العراق، ولتحقق هدف البحث تم أستخدام التحليل الوصفي الأحصائي لبيان قدرة الحكومة على تحقق الاستدامة المالية وتحليل هيكل الموازنة العامة في العراق وبيان أثر العجز فيها للمدة قيد البحث، وتوصل الباحث إلى جملة من الأسباب أهمها أرتباط الاستدامة المالية في العراق بسعر برميل النفط، فمتى ما إرتفع سعر النفط إنخفض العجز في الموازنة العامة وتحققت فوائض مالية، وبالعكس، كما أن أعتماد الإقتصاد العراقي بنسبة أكثر من (٩٠%) على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة وأغفاله عن باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى مما جعلهُ إقتصاداً أحادي الجانب، ويوصي الباحث على الحكومة خلق إستراتيجية تهدف إلى تنوع مصادر الإيرادات العامة وتنميتها لاسيما الضرائب منها وتنمية وتطوير باقي القطاعات الأخرى كالزراعة.

The Opportunities of achieving Financial Sustainability in the conditions of the state's general budget deficit

Um Al-Baneen Hamid Al-Jayashi **Aqeel Hamid Al-Helo**

Abstract

The topic of the research is concerned with financial sustainability and the paramount importance of its relationship to the public budget deficit, especially in light of crises and economic difficulties. The research problem has been crystallized around the economic factors affecting the phenomenon of the public budget deficit and the lack of financial sustainability opportunities in Iraq. To achieve the objectives of the research, descriptive statistical analysis has been used to show the government's ability to achieve financial sustainability, analyze the structure of the general budget in Iraq. The research has found many reasons, the most important of which is the relationship of financial sustainability in Iraq to the price of oil. So, whenever the price of oil rises, the deficit in the public budget decreases and financial surpluses are achieved, and vice versa. Also, the Iraqi economy's dependence of more than (90%) on oil revenues in financing the general budget and it neglects the rest of the other economic sectors, which made it (a one-sided economy). The researcher recommends the government to create a strategy aimed at diversifying and developing public revenue sources, especially taxes, and developing other important sectors such as agriculture.

* Corresponding author : E-mail addresses :

المقدمة

أصبحت الاستدامة المالية من أكثر الموضوعات إثارة للجدل، لإنها تعبر عن التحديات المستقبلية التي قد تواجهها المالية العامة للدول نتيجةً لتصاعد مستويات العجز المالي الناشئ عن الإفراط في الإنفاق العام، مما يعني تدهور الوضع المالي وتفاقم العبء المالي الذي تتحملهُ الأجيال القادمة بشكل يحد من مستويات رفاهية المجتمع، ويمكن للدولة إستخدام سياساتها المالية للتدخل في الأنشطة الإقتصادية والتأثير على متغيراتها الإقتصادية ومحددات التوازن الكلي، لما تملكهُ من أدوات ووسائل متعددة مهمة في تحقق التنمية الإقتصادية والتغلب على المشاكل التي تقف عائقاً أمام الأستقرار الإقتصادي، فضلاً عن ذلك فإن لها آثار أستقرارية تعبر عن دورها في التأثير على الطلب الكلي ومتغيرات الإقتصاد الكلي.

✓ **الدراسات المنهجية**

مشكلة البحث

تتبلور مشكلة البحث حول العوامل الإقتصادية الموثرة في ظاهرة عجز الموازنة العامة ويمكن صياغة ذلك في السؤال التالي: ماهي العوامل الإقتصادية المؤثرة على العجز المالي وعدم تحقق فرص الاستدامة المالية في العراق؟

أهداف البحث

١- بيان قدرة الحكومة على تحقق الاستدامة المالية في العراق.

٢- تحليل هيكل الموازنة العامة في العراق وبيان أثر العجز فيها للمدة قيد البحث.

أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من خلال تصدي أحدى المشكلات المهمة التي تواجه الإقتصاد العراقي وهي مشكلة تعاظم عجز الموازنة العامة، والظروف التي مرت بها الدولة العراقية من حروب وعقوبات دولية وأحتلال خلال المدة الماضية، كل ذلك ألقى بظلالهِ على واقع الإقتصاد وضواحيه مما جعلهُ يعاني من أزمات مالية مزمنة بسبب طبيعتهِ الريعية.

فروض البحث

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادهما لم تحقق السياسة المالية شروط الاستدامة المالية في ظل عجز الموازنة في العراق.

حـــدود البـــــحث

- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث بمؤشرات الإقتصاد العراقي.

- الحدود الزمانية: شملت الحدود الزمانية للبحث المدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٩).

الاطار النظري

التأصيل النظري للاستدامة المالية وعجز الموازنة العامة في العراق

تمهيد

تواجه الموازنة العامة العراقية مشكلة معقدة حقاً، وهي ليست مشكلة إدارية أو رقمية أو أزمة يمكن حلها ضمن إطار الواقع الإقتصادي والأجتماعي الحالي ومعطياتهِ، وربما يكون وجود هذه المشكلة مقيداً لحرية الدولة و تحركاتها لمواجهة عجز الموازنة المستمر وإجبارها على الأقتراض وتحمل أعباء الديون، ويرجع سبب ذلك إلى القرارات الصعبة المتعلقة بإصلاح الموازنة العامة فضلاً عن أشتداد الأزمة، لذا يجب على الحكومة التفكير وتتدبر أمرها قبل أن تفعل تداعيات الديون مفعولها، وهنا لابد من إعتماد أستراتيجية محددة لإصلاح الموازنة العامة الأمر الذي يتطلب البدء في مراجعة طبيعة الريع الإقتصادي للصادرات النفطية ومعاملتها كدخل متغير لا يمكن أن يغطي النفقات الثابتة.

المطلب الأول: التأصيل النظري للإستدامة المالية

أولاً: مفهوم الاستدامة المالية

ظهرَ مفهوم الاستدامة sustainability بشكل واسع على المستوى العالمي عام ١٩٧٢، ومع ذلك، فإن أستخدام مفهوم الاستدامة المالية Financial sustainability كمصطلح علمي في البحوث الإقتصادية والأدبيات يمكن إرجاعهُ إلى منتصف ثمانينات القرن الماضي لاسيما بعد صدور تقرير " " The Brundtland Reportوالذي عرف بأسم "مستقبلنا المشترك" عام ١٩٨٧ بشأن الاستدامة البيئية، لذا تحول مفهوم الاستدامة المالية تدريجياً إلى الجانب الإقتصادي (Bhat,2016:8)، ونتيجةً للعديد من الآراء والمساهمات في هذا المجال فقد تبنت الأمم المتحدة ووكالاتها على نطاق واسع مفهوم الاستدامة، وأصبحت علاقة مفهوم الاستدامة المالية بالتنمية الإقتصادية أهم من المفاهيم الأخرى، ففي مجال التنمية وفقاً لوجهة نظر الأمم المتحدة تعني التنمية المستدامة Sustainabale Development هي التنمية التي تلبي إحتياجات الناس المعاصرين دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية

إحتياجاتهم الخاصة، ولإجل تحقق هذا الهدف فمن الضروري التوافق بين الإحتياجات الأجتماعية والبيئية والإقتصادية لأنها تمثل إحدى ركائز التنمية المستدامة (الأمم المتحدة،١٩٨٧:٨).

وعلى الرغم من أن مصطلح الاستدامة المالية يستخدم على نطاق واسع، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد وثابت أجمع عليه الإقتصاديين، أذ عرفت الاستدامة المالية من الناحية اللغوية، على أنها القدرة على البقاء والأستمرار (BUITER & TOBIN,2003:1).

أما من الناحية المالية والإقتصادية، فقد عرف (Dahlby,1993:1) الاستدامة المالية بأنها كيفية قيام الحكومة في زيادة فائضها الأساس في الأجل الطويل الملائم وبشكل يغطي دينها الحالي.

وعرف (J.BRADFORD,2002:399) الاستدامة المالية بمثابة ممر زمني لنسبة الدين الحكومي إلى اجمالي الناتج المحلي (GDP)، مما يجعل هذه النسبة تتجه نحو الأستقرار في المستقبل.

ويقصد أيضاً (Abdelatif & Shehata,2014:3) بالاستدامة المالية بإن الدولة قادرة على الوفاء بإلتزاماتها الحالية والمستقبلية لخدمة الدين العام بالكامل دون الأضطرار للجوء إلى تخفيف عبء الدين او إعادة الجدولة او تراكم المستحقات.

وعرف (المشهراوي،٢٠١٥:١) الاستدامة المالية بأنها قدرة القطاعات الإقتصادية على البقاء في ممارسة الأنشطة طويلة الأجل، بشرط أن تتحقق معدلات نمو عالية وهناك مؤشرات لتأكيد هذا البقاء.

استناداً لما تقدم أعلاه من تعريفات للإستدامة المالية، بإمكان الباحث تعريف الاستدامة المالية: بأنها قدرة السلطة المالية على توفير قدر كافٍ من الأموال العامة وبشكل دائم وطويل الأجل حتى تتمكن الحكومة من الأستمرار في الإنفاق على الإحتياجات العامة الحالية والمستقبلية.

ثانياً: قواعد الاستدامة المالية

وتتمثل قواعد الاستدامة المالية بالآتي:-

١ - القاعدة الذهبية

بموجب هذه القاعدة، لن يتم اللجوء إلى الأقتراض العام ما لم يتم تمويل الإنفاق الأستثماري، بينما تأتي النفقات التشغيلية من الإيرادات الجارية والإيرادات الضريبية، ومن ثم هناك أعترافاً متزايداً بشرعية أقتراض الديون للأستثمار العام، أذ يسمح الدستور الألماني بالعجز حتى مستوى الأستثمارات العامة، واليوم يوصي صناع السياسات والإقتصاديون بإستبعاد الأستثمارات العامة من حساب مستوى العجز المرتبط بأتحاد الأستقرار والنمو التابع للأتحاد النقدي الأوروبي. Reinhard & ((Jan,2008:4

٢ - قاعدة توازن الموازنة

تقضي القاعدة، بأن يكون عجز الموازنة نتيجةً لظروف أستثنائية يزول مع زوالها، وبالتالي لم يعد شرطاً لتحقق التوازن خلال الدورة الإقتصادية والركود الإقتصادي، بشرط أن تكون الموازنة قد حققت فائضاً مالياً ومن ثم وجهة هذه الفوائض التي تحققت خلال أوقات الإزدهار والرواج الاقتصادي إلى تمويل العجز المتحقق في أوقات الركود الإقتصادي.

٣ - قاعدة إستدامة الأستثمار

في هذه القاعدة، يشترط أستمرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عند مستويات تفي بشروط الحيطة والحذر خلال الدورة الإقتصادية، ويتم تحديد هذه النسبة وفقاً لمحددات وتغيرات مختلفة من دولة إلى أخرى. (عمران،٢٠٢٠:١٠)

المطلب الثاني: التأصيل النظري لعجز الموازنة العامة

اولاً: مفهوم عجز الموازنة العامة

إنطلاقاً من أهمية الموازنة العامة للدولة في الحياة الشخصية (حياة الفرد) والأجتماعية ودورها في تحريك دولاب الإقتصاد الوطني نحو التقدم والإزدهار، فإن إتساع عجز الموازنة العامة قد يهدد من الأستقرار المالي والنقدي للدولة (خوشناو،٢٠١٩:٢٦)، وتعد ظاهرة عجز الموازنة ظاهرة معقدة للغاية، وهي ناتجة عن مجموعة متنوعة من العوامل والمؤثرات التي تتسبب في أحداث العجز وتفاقمهِ، وتتعلق هذه العوامل بالتغيرات التي تحدث في النفقات العامة، بينما ترتبط عوامل أخرى بالتغيرات التي تحدث في الإيرادات العامة للدولة (Garcia and Ramajo,2004:716)، وهناك الكثير من الخلافات والآراء المتباينة حول ظاهرة عجز الموازنة العامة، لاسيما أنها أصبحت سمة بارزة في موازنات معظم الدول المتقدمة والدول النامية التي حال وجود عجز في بعض موازناتها العامة دون الأضطلاع بمسؤوليتها في تحقق التنمية الإقتصادية والأجتماعية الشاملة (Michael Brauninger,2002:1).

يقصد بالعجز الموازني عند علماء الفكر المالي بأنهُ تلك الحالة التي تسود الموازنة العامة للدولة عندما يكون حجم النفقات العامة للدولة أكبر من حجم إيراداتها الواجب توفرها لتمويل تلك النفقات خلال مدة زمنية معينة، ويشير هذا المفهوم إلى أختلال التوازن بين جانبي الموازنة العامة، أي أن الإيرادات العامة للدولة أقل من النفقات العامة، والفرق السلبي بين جانبي الموازنة يمثل عجزاً في مالية الحكومة، فالنفقات العامة عادةً هي التي تحدد حجم العجز لأن العجز يتم التعرف عليه عند إعداد الموازنة العامة وقبل التنفيذ، لذلك تسعى الحكومة أولاً لتعويض العجز عن طريق خفض الإنفاق العام أو محاولة زيادة الإيرادات، إذ لم تستطع فعل ذلك أو أذا كانت غير راغبة في تقليل حجم النفقات او زيادة الموارد الذاتية، فيجب التعامل مع العجز من خلال التمويل أما من مصادر داخلية او خارجية (كاظم وصالح،٢٠١٥:٦٥).

لقد تعددت الدراسات في بيان تعريف واضح ودقيق لعجز الموازنة العامة، ومن بين هذه التعريفات ما يلي:-

عرفَ (Andrew & Ben,2009:40) عجز الموازنة العامة بإنها الفرق بين إجمالي النفقات العامة وإجمالي الإيرادات العامة للدولة، أي أن الإيرادات لا تكفي لتغطية النفقات وتكون والمدخرات الحكومية سالبة.

وصفَ (مجلخ وحمانة،٢٠١٦:١٩٣) عجز الموازنة العامة بالوضع الذي يجسد تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة للدولة.

كما عرفَ (حنتوش،٢٠١٩:٣٩٤) عجز الموازنة العامة على أنهُ إنعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، ويحدث العجز عندما يشهد الإقتصاد حالة إنكماش لإنخفاض حجم الإيرادات وإرتفاع حجم النفقات.

إستناداً لما تقدم أعلاه من تعريفات لعجز الموازنة العامة بإمكان الباحث تعريفه على إنهُ: ذلك الوضع الإقتصادي الذي تظهر فيه الحكومة عجزها على تغطية نفقاتها العامة المتفوقة على حجم الإيرادات العامة.

ثانياً: مراحل إعداد وتحضير الموازنة العامة في العراق

بالإستناد إلى مجموعة من الأحكام القانونية والنصوص الدستورية العراقية تمر إعداد وتحضير الموازنة العامة في العراق بعدة مراحل، وهي كما يلي:-

١ – المرحلة الأولى: يجب أن تحدد أعمال الوحدات الحكومية قبل البدء في عملية إعداد الموازنة العامة للدولة، لأن ضيق الوقت اللامتناهي سيجعل من هذا التحديد مهمة صعبة يصعب إنجازها في عملية إعداد الموازنة العامة.

٢ – المرحلة الثانية: خلال شهر آيار من كل سنة يقوم وزير المالية بإصدار تقريراً حول إعداد الموازنة، يحدد بموجبهِ أولويات السياسة المالية والحد المخطط لكلفة النفقات العامة، وذلك بعد التشاور مع وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي والبنك المركزي العراقي وفقاً للدراسات المتعلقة بالحالة الإقتصادية للعراق ولاسيما أسعار النفط والقوة العاملة وغيرها، وهذا ما نص عليه الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

٣ – المرحلة الثالثة: في ضوء الأهداف التي تسعى الدولة لتحققها خلال السنة المالية القادمة يتولى وزير المالية خلال شهر حزيران من كل سنة بالتعاون مع وزير التخطيط والتعاون الأنمائي، إعداد تعليمات إعداد الموازنة العامة للدولة للسنة القادمة وتعميمها على جميع الوزارات والقطاعات الحكومية، حيث تضمنت هذه التعليمات الأسس التفصيلية لصياغة الموازنة التقديرية العامة بشقيها الإيرادات العامة والنفقات العامة كما ترفق أستمارة تتضمن هذه التعليمات بصورة رقمية وذلك لتحديد المستوى الكلي للنفقات العامة أي مراعاة الترشيد والضغط على النفقات والقضاء على مظاهر الأسراف والتبذير.

٤ - المرحلة الرابعة: خلال شهر تشرين الأول وتشرين الثاني من كل سنة تتمثل مسؤولية مجلس النواب في مناقشة وإقرار مشروع الموازنة العامة للدولة، وله كافة الصلاحيات لتخفيض او لزيادة النفقات العامة بما يناسب إمكانات الدولة المالية، وبعد مصادقة البرلمان على مشروع الموازنة سوف يتم صدور قانون الموازنة العامة في شهر كانون الأول المقبل، والذي سيحدد مقدار الإيرادات والنفقات الحكومية وكيفية التصرف فيها ضمن السقف المحدد ومن ثم تنتشر في جريدة الوقائع العراقية لتصبح نافذة. (الزبيدي،٢٠١٤:٣٦-٣٧) (الاتروشي،٢٠٠٨:٦)

وهناك جملة من القضايا العامة التي تؤخذ بنظر الأعتبار عند إعداد الموازنة الإتحادية العامة في العراق، وذلك نتيجةً لطبيعة إقتصاد العراق الريعي، ومن بينهما:-

أ – إعتماد أصحاب متخذي القرار في سنة تنفيذ الموازنة على توقعات أسعار النفط العالمية (أسعار إفتراضية)، وهذه الأسعار غالباً ما تكون أقل او أكثر من الأسعار الحقيقية التي ستكون عليها أسعار النفط، والذي يمثل بحد ذاتهِ تحدياً أمام الموازنة الأتحادية العامة للعراق.

ب – أحتمالات أحداث عجزاً او فائضاً للموازنة العامة.

ت – التباين الحاصل بين أسعار النفط المعتمدة في تقدير الإيرادات من الواردات النفطية والأسعار العالمية له.

ث – أستمرار الإختلالات الهيكلية للموازنة العامة عاماً بعد آخر هو نتاج سياسة المحاصصة بين قوى السياسة المؤثرة وتأثيراتها.

ج – فروقات النوعية والمسافة والنقاوة جعلت أسعار النفط الخام العراقية تقبل بـ (١٥ دولار للبرميل) عن الأسعار العالمية للنفط الخام.

ح – عادةً ما يخصص للأستثمار بما لا يتجاوز الـ (١٥%) من الأستثمارات المخططة، كما توجه معظم إيرادات الموازنة نحو الجانب التشغيلي. (البصام،٢٠١٣)

الجانب العملي

تحليل هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)

المطلب الأول: تحليل هيكل الإيرادات العامة للموازنة الإتحادية في العراق للمدة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)

تعد الإيرادات العامة أداة مالية مهمة في توجيه النشاطات الإقتصادية في الدولة فهي تعبر عن مجموع ما تحصل عليه الدولة من مصادرها المختلفة لإجل تغطية النفقات العامة وتحقق التوازن الإقتصادي والأجتماعي والقيام بوظائفها العامة المختلفة، فالموازنة العامة تهتم بتنوع مصادر الإيرادات إلا أن واقع الإقتصاد العراقي يظهر هيمنة إيرادات أحد المصادر على إنخفاض إيرادات المصادر الأخرى، مما يعني أن التباين في التمويل والإسهام بين مصادر الإيرادات يعد من أحد الخصائص الأساسية التي تصف هيكل الإيرادات العامة، كما إنهُ عدم وجود سياسات وأستراتيجيات لتنويع مصادر الإيرادات وضعف عوامل الربط والتنسيق بين الموازنة العامة للدولة وخطط التنمية من ناحية، ومن ناحية أخرى تساهم الإيرادات الضريبية جزء صغير من إجمالي الإيرادات العامة ويرجع السبب في إنخفاض الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى هو جمود النظام الضريبي في العراق وإعتمادهُ النظام المالي القديم، وعدم كفاءة الأجهزة الإدارية في تقدير وجباية الضرائب فضلاً عن أنتشار وتوسع ظاهرة الغش والتهرب الضريبي مما لحق ضرراً بالخزانة العامة للدولة والإعفاءات الضريبية الممنوحة للقطاعات الإقتصادية بهدف دعم الإقتصاد الوطني ورفع مستوى أستثمارات القطاع الخاص ولكنها تفشل في تحقق الأهداف المطلوبة بسبب عدم توفر البيئة الأستثمارية المناسبة (الوائلي،٢٠١٧:٦).

ولكي تقوم الدولة بالنفقات العامة لابد أن تتوفر لديها الموارد المالية اللازمة، لذا تعد الإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تسعى الحكومة من خلالها إلى إدارة الإقتصاد الكلي، وبما أن إجمالي الإيرادات هو مجموع الأموال التي تجمعها الدولة وتخصصها لتمويل الإنفاق الحكومي العام لابد من تحليل أتجاه الإيرادات العامة في الموازنة العامة للإقتصاد العراقي لمعرفة مدى فاعلية نظام الإيرادات العامة المتبع في الإقتصاد العراقي للمدة قيد الدراسة (السامرائي،٢٠١١:٦٠)، وعليه تقسم الإيرادات العامة إلى :-

اولاً – الإيرادات النفطية للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٩)

ويلاحظ من خلال بيانات الجدول (١) أن الإيرادات النفطية في تزايد مستمر بالمقارنة مع الإيرادات الأخرى الغير النفطية وما معناه أن الإيرادات النفطية قد أخذت الحصة الأكبر في تمويل الإيرادات العامة للموازنة الإتحادية في العراق، والتي تراوحت نسب مساهمتها في الإيرادات العامة بين (٧٧.١% – ٩٧.٤ %)، كما يلاحظ أرتفاع الإيرادات النفطية من (٣٩,٤٨٠,٠٦٩) مليون دينار في عام ٢٠٠٥ إلى (٤٦,٩٠٨,٠٩٦) مليون دينار في عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو موجب قدره (١٨.٨%)، وبالتالي إرتفاع الإيرادات العامة من (٤٠,٥٠٢,٨٩٠) مليون دينار في عام ٢٠٠٥ إلى (٤٩,٠٦٣,٣٦١) مليون دينار في عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو موجب قدره (٢١.١ %)، وأخذت الإيرادات العامة بالإرتفاع حتى عام ٢٠٠٨ فبلغت في حينها (٨٠,٢٥٢,١٨٢) مليون دينار أي بمعدل نمو موجب قدره (٤٦.٩ %)، أما الإيرادات النفطية فبلغت (٧٥,٣٥٨,٢٩١) مليون دينار بمعدل نمو موجب قدره (٤٨.٨%) وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة قدرها (٩٣.٩%)، ويعود السبب في ذلك إلى إرتفاع أسعار النفط الخام من ناحية وزيادة الإنتاج النفطي من ناحية أخرى، فضلاً عن إعتماد العراق بشكل مباشر على عائدات النفط لتعويض النفقات المتزايدة المطلوبة لإعادة الإعمار ومتطلبات الأصلاح الأقتصادي.

الجدول (١)

تحليل هيكل الإيرادات العامة للموازنة الأتحادية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩)

٢٠١١	١٠٨,٨٠٧,٣٩٢	٩٨,٩٩٠,٢١٤	١,٧٨٣,٥٥٣	٥٧٥,٣٣٩,٧	%٥٥	%٤٦.٧	%١٦.٣	%٣٨٩.٢	% ٩٠.١	%١.٦	%٨.٢
٢٠١٢	١١٩,٧٨٤,٥٦٨,٣٤٨	١١٦,٥٨٤,٥٦٨,٣٤٨	٢,٦٣٣,٥٦٨,٣٤٨	٦١٦,٩٨٩,٧٨٤	%١٠.١	%١٨.٨	%٤٧.٦	%(٩٣)	%٩٧.٢	% ٢.١	%٠.٥
٢٠٠٥	١١٣,٧٦٧,٣٩٥,٦٩٠	١١٠,٦٧٧,٥٤٢,٩٦٩	٢,٨٧٦,٨٥٦,٩٦٩	٢١٢,٩٩٧,٩٦٩	%(٥.٠)	%(٥.١)	%٩.٢	%(٦٥.٤)	%٩٧.٢	% ٢.٥	%٠.١
٢٠١٣	٦٩٠,٥٣٦,٩٦٩,٩٦٩	٩٦٩,٠٥٧,٢٤٥,٩٦٩	٢٩	٣٦							
٢٠١٤٠٠٧	٦٩٠,٥٣٦,٩٦٩,٩٦٩	٩٦٩,٠٥٧,٢٤٥,٩٦٩	١,٨٨٥,٢١٣,٣٨٣	٦,٤٢٦,٦٨٣,٩٦٩	%(٧.٣) % ١١.٢	%(١٢.٢) %٨.٢	%(٣٤.٤) %١٠٧	%٢٩١.٨ %٦٧.١	%٩٢.١ % ٩٢.٩	%١.٧ %٢.٢	%٦.١ %٤.٧
٢٠١٥	٦٦,٤٧٠,٢٥٢	٥١,٣١٢,٦٢١	٢,٠١٥,٠١٠	١٣,١٤٢,٦٢١	%(٣٦.٩)	%(٤٧.١)	%٦.٨	%١٠٤.٤	%٧٧.١	% ٣	%١٩.٧
٢٠١٦٠٠٩	١٢٥,٤٥٨,٢٧٩,٢	١١٤,٢٥٧,١٩٣,٢	٣,٨١٣,٣٣٤,٧	٦,٢٨١,٣٨٤,٢	%(١٨.١) %(٣١.٢)	%(١٣.٧) %(٣٣.٣)	%٩١.٦ %٢٣٨.٢	%(٥٢.٢) %(٥٦.٩)	%٨١.٣ % ٩٠.٩	%٧.١ %٦	%١١.٥ %٣
٢٠١٧	٧٧,٣٣٥,٩٥٥	٦٥,٠٧١,٩٢١	٦,٢٩٨,٢٧٢	٥,٩٦٥,٧٦٢	%٤٢.١	%٤٦.٩	%٦٣	%(٥)	%٨٤.١	%٨.١	%٧.٧
٢٠١٨	٢١٢,٦٠٩,٥٦٩,٨٣٤	٦٧,٩٥٩,٦١٩,٨٢٠	٤٣٨,٥٦٨,٢١١	١١٥,٢٦٣,٨٠٣	%٣٧.٨	%٤٦.٩	%(٩.٧)	%(١١.٧)	%٨٩.٧	%٥.٣	%٤.٩

٢٠١٩	١٠٧,٥٦٦,٩٩٥	٩٩,٢١٦,٣١٨	٤,٠١٤,٥٢٦	٤,٣٣٦,١٥١	%٠.٩	%٣.٧	%(٢٩.٣)	%(١٧.٦)	%٩٢.٢	%٣.٧	%٤

المصدر: الجدول والأعمدة من إعداد الباحث بالإعتماد على
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.
* تشير الاقواس () في الجدول إلى الإشارة السالبة.

اما في عام ٢٠٠٩ لوحظ إنخفاض في حجم الإيرادات العامة حيث بلغت (٥٥,٢٠٩,٣٥٣) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-٣١.٢ %) أما حجم الإيرادات النفطية فشهدت إنخفاضاً سريعاً مقارنةً بالعام السابق وكان السبب في هذا الإنخفاض هبوط أسعار النفط العالمية نتيجة الأزمة المالية العالمية التي شهدها الإقتصاد العالمي عام ٢٠٠٨، حيث بلغت الإيرادات النفطية (٥٠,١٩٠,٢٠٢) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-٣٣.٣%) وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة قدرها (٩٠.٩ %)، مما يشير ذلك الى طبيعة الإقتصاد الريعي للعراق وإعتمادهُ الشديد على الأسواق الخارجية، مما أدى إلى أن تكون الإيرادات العامة أسيرة ومقيدة لحجم الصادرات النفطية وتذبذب أسعارها العالمية.

وبعد ذلك أخذت الإيرادات العامة تتصاعد بصورة تدريجية في الأعوام (٢٠١٠،٢٠١١،٢٠١٢) على التوالي حتى بلغت ذروتها في عام ٢٠١٢م اذ سجلت الإيرادات العامة أعلى مستوى لها خلال المدة قيد الدراسة حيث بلغ حجمها (١١٩,٨١٧,٢٢٤) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (١٠.١%)، في حين بلغ حجم الإيرادات النفطية (١١٦,٥٦٧,٠٧٦) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (١٨.٨%) وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة قدرها (٩٧.٢%)، وذلك بسبب التحسن النسبي في الوضع الأمني مصحوباً بإرتفاع أسعار النفط حيث بلغ سعر برميل النفط (١٠٧) دولار، ومن ثم إنخفضت الإيرادات العامة بصورة تدريجية في الأعوام (٢٠١٣،٢٠١٤،٢٠١٥،٢٠١٦) على التوالي بسبب إنخفاض الإيرادات النفطية نتيجة تدهور أوضاع النفط وإنهيار سعر البرميل من (٩٠) دولار في عام ٢٠١٤ إلى (٥٠) دولار في عام ٢٠١٥، فضلاً عن تدهور الوضع الأمني وتداعيات الأزمة المالية التي مرت بها الدولة، ودخول داعش إلى العراق وتوقفت معظم الإنتاج النفطي لاسيما في المناطق الغربية وتدمير بعض البنى التحتية لآبار النفط (حقول النفط) في الموصل ومناطق أخرى غيرها، حتى وصل سعر برميل النفط إلى (٤٠) دولار في عام ٢٠١٦ وإنخفضت الإيرادات العامة إلى (٥٤,٤٠٩,٢٧٠) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-١٨.١%) نتيجة إنخفاض الإيرادات النفطية الى (٤٤,٢٦٧.١ مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-١٣.٧%) وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة قدرها (٨١.٣%).

ثم عاودت الإيرادات العامة بالإرتفاع مجدداً في الأعوام (٢٠١٧،٢٠١٨،٢٠١٩) على التوالي، حيث سجلت الإيرادات العامة (٧٧,٣٣٥,٩٥٥) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (٤٢.١%) في عام ٢٠١٧ و(١٠٦,٥٦٩,٨٣٤) مليون دينار وبمعدل نمو قدره (٣٧.٨%) في عام ٢٠١٨، أما بالنسبة لعام ٢٠١٩ فسجلت الإيرادات العامة إرتفاعاً طفيفاً قدرَ (١٠٧,٥٦٦,٩٩٥) مليون دينار وبمعدل نمو قدره (٠.٩%) ويعزى هذا الإرتفاع إلى زيادة الإيرادات النفطية نتيجة زيادة كمية الإنتاج من النفط، فبلغت عام ٢٠١٩ (٩٩,٢١٦,٣١٨) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (٣.٧%) وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة قدرها (٩٢.٢%).

ب – الإيرادات الضريبية للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٩)

بالنسبة للإقتصاد العراقي لقد شهد مستويات متذبذبة في الإيرادات الضريبية ومنخفضه نوعاً ما في بعض الأعوام أن لم تكن سالبة، مشيراً إلى ضعف الدور الضريبي ويعزى ذلك إلى تدهور الوضع الأمني والسياسي مما يعني أنعدام النظام الضريبي تقريباً، وزيادة الإعفاءات والتهرب الضريبي نتيجة زيادة الفساد المالي والإداري، أذ لوحظ من خلال بيانات الجدول (١) نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة للموازنة الإتحادية في العراق ضئيلة جداً نظراً لضعف القانون الضريبي في العراق، إذ تراوحت نسب مساهمتها في الإيرادات العامة بين (١.٢% – ٨.١ %) للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٩)، حيث بلغت الإيرادات الضريبية (٤٩٥,٢٨٢) مليون دينار وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة قدرها (١.٢%) في عام ٢٠٠٥، وسجلت إنخفاضاً ملحوظاً بلغ قدره (٩٨٥,٨٣٧) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-١٩.٧%) وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة قدرها (١.٢%) في عام ٢٠٠٨ مقارنةً مع العام السابق ٢٠٠٧ ويرجع سبب هذا الإنخفاض إلى كثرة التهرب الضريبي.

ونتيجة الأزمة المالية العالمية التي تعرض لها الإقتصاد العالمي ككل وإنخفاض إجمالي الإيرادات العامة للدولة لاسيما الإيرادات

النفطية في عام ٢٠٠٩ فقد أرتفعت الإيرادات الضريبية حتى بلغت (٣,٣٣٤,٨٠٩) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (٢٣٨.٢%) وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة قدرها (٦%) ويعزى هذا الإرتفاع الحاصل في الإيرادات الضريبية نتيجة الإنخفاض الحاصل في أسعار النفط وبالتالي الإيرادات النفطية فلجئت الدولة إلى زيادة الإيرادات الضريبية وليس إلى إحداث تطورات في الأداء الضريبي والجباية الضريبية، وواصلت التذبذب ما بين الإرتفاع والإنخفاض في الأعوام اللاحقة (٢٠١٠ ولغاية ٢٠١٦) حتى عام ٢٠١٧ فبلغت الإيرادات الضريبية ذروتها وسجلت أعلى مستوى لها خلال المدة قيد الدراسة حيث بلغ حجمها (٦,٢٩٨,٢٧٢) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (٦٣%) وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة قدرها (٨.١%)، وبعد ذلك إنخفضت الإيرادات الضريبية في عامي (٢٠١٨،٢٠١٩) على التوالي حتى بلغ حجمها في عام ٢٠١٩ (٤,٠١٤,٥٢٦) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-٢٩.٣%) وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة قدرها (٣.٧%).

جـ –الإيرادات الأخرى للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٩)

أما فيما يخص الإيرادات الأخرى والتي تتضمن (الإيرادات التحويلية، والرسوم، وحصة الموازنة من أرباح القطاع العام، والايرادات الرأسمالية، وغيرها)، فقد شكلت نسبة ضئيلة في الإيرادات العامة للموازنة الإتحادية في العراق بالمقارنة مع الإيرادات النفطية، أذ تراوحت نسب مساهمتها في الإيرادات العامة بين (٠.١% – ١٩.٧%) للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٩)، فيلاحظ من خلال بيانات الجدول (٥) أن الإيرادات الأخرى بلغ حجمها (٥٢٧,٥٣٩) مليون دينار وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة قدرها (١.٣ %) في عام ٢٠٠٥، ومن ثم بدأت ترتفع شيئاً فشيئاً في الأعوام التي تلت عام ٢٠٠٥ حتى بلغت(٣,٩٠٨,٠٥٤) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (٤٩.٥%) وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة قدرها (٤.٨%) في عام ٢٠٠٨، أما في عام ٢٠١١ فقد سجلت الإيرادات الأخرى (٨,٩٣٣,٥٨٥) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (٣٨٩.٢%) وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة قدرها (٨.٢%) وهي نسبة مرتفعة جداً بالمقارنة مع الأعوام السابقة، وبعدها أخذت بالإنخفاض حتى بلغت أدنى مستوى لها للمدة قيد الدراسة والذي يقدر (٢١٢,٩٩٧) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-٦٥.٤%) وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة قدرها (٠.١%) في عام ٢٠١٣، وبعد ذلك أرتفعت حتى بلغت ذروتها في عام ٢٠١٥ إذ سجلت (١٣,١٤٢,٦٢١) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (١٠٤.٤%) وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة قدرها (١٩.٧%) بسبب أنهيار أسعار النفط وإنخفاض مستوى الإيرادات النفطية، إلا أن هذا الإرتفاع في الإيرادات الاخرى لم يستمر طويلاً فقد سجل إنخفاضاً سريعاً في الأعوام (٢٠١٦،٢٠١٧،٢٠١٨،٢٠١٩) على التوالي حتى بلغ حجمها (٤,٣٣٦,١٥١) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-١٧.٦%) وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة قدرها (٤%) في عام ٢٠١٩.

المطلب الثاني: تحليل هيكل النفقات العامة للموازنة الإتحادية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩)

أن النفقات العامة لها آثار عديدة في مختلف الجوانب السياسية والأجتماعية والإقتصادية في جميع الدول العربية ومن بينها العراق، إذ يمكن لهذه النفقات المساهمة الفعالة في أحداث التغيرات المطلوبة إذ تم توظيفها بشكل يعود على المجتمع والإقتصاد بالفوائد المتوخاة، ويمكن وصف النفقات العامة بأنها سلاح ذو حدين يمكن أن يكون مفيداً إذ تم أستخدامهُ بطريقة وكمية مناسبة، ولكن إذ أسيء أستخدامهُ فقد يكون له عواقب وخيمة (إبراهيم،٢٠١٢:١).

أن عملية تتبع مجريات النفقات العامة في العراق للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٩) تظهر أن هناك إتجاه متصاعد للنفقات العامة وتشير التحليلات إلى أن النفقات تميل نحو التصاعد نتيجةً لتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة وتوسع نشاطاتها المختلفة في زيادة مطردة في حجم وتنوع النفقات العامة، ويلاحظ من خلال بيانات الجدول (٢) أن النفقات العامة في تزايد مستمر وتعزى الزيادة في الإنفاق العام إلى رغبة الحكومة (لاسيما بعد عام ٢٠٠٣) في إتباع سياسات مالية توسعية لتطوير الإقتصاد العراقي ومحاولة تحقيق الإنتعاش والإزدهار الإقتصادي وتحقق معدلات نمو مرغوبة، فضلاً عن أجور الرواتب والمخصصات...الخ.

أذ بلغت إجمالي النفقات العامة (٢٦,٣٧٥,١٧٥) مليون دينار في عام ٢٠٠٥ وتعد أدنى مستوى تبلغه النفقات العامة للموازنة الإتحادية في العراق للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٩) ، نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية وعم أستقرارها داخل الدولة، ومن ثم أخذت النفقات العامة تتزايد في الأعوام (٢٠٠٦،٢٠٠٧،٢٠٠٨) على التوالي حتى بلغت (٥٩,٤٠٣,٣٧٥) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (٥٢.١%) في عام ٢٠٠٨، أما في عام ٢٠٠٩ لوحظ إنخفاض في حجم النفقات العامة يبلغ (٥٢,٥٦٧,٠٢٥) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-١١.٥%) ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨ وما سببتهُ من آثار سلبية على الإقتصاد العالمي، وبعد ذلك أخذت النفقات العامة تتزايد بصورة تدريجية في الأعوام (٢٠١٠،٢٠١١،٢٠١٢،٢٠١٣) على التوالي حتى بلغت ذروتها في عام ٢٠١٣ أذ سجلت النفقات العامة اعلى مستوى لها خلال المدة قيد الدراسة حيث بلغ حجمها (١١٩,١٢٧,٥٥٦) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (١٣.٣%) ويرجع السبب في هذه

الزيادة إلى الزيادة التدريجية الحاصلة في أسعار النفط العالمية وإرتفاع سعر برميل النفط الى (١٠٥) دولار، فضلاً عن زيادة معدل إنتاج النفط الخام وصادراتهِ، ودليل ذلك أن الصيغة الإنفاقية مرهونة بحجم الموارد النفطية، إلا أن هذه الزيادة في حجم النفقات العامة لم تستمر فقد إنخفضت حتى بلغت (١١٣,٤٧٣,٥١٧) وبمعدل نمو سالب قدره (-٤.٧%) في عام ٢٠١٤، وواصلت الإنخفاض التدريجي في عامي (٢٠١٥،٢٠١٦) فقد بلغ حجمها (٧٠,٣٩٧,٥١٥ ، ٦٧,٠٦٧,٤٣٧) مليون دينار وبمعدلات نمو سالبة قدرها (-٣٧.٩% ، -٤.٧%) على التوالي، نتيجة إنهيار أسعار النفط العالمية من ناحية ودخول داعش إلى العراق وأرتفاع تكاليف الحرب وتزايد الإنفاق العسكري من ناحية أخرى، وبعدها أخذت النفقات العامة بالتذبذب بإتجاه تصاعدي في الأعوام (٢٠١٧،٢٠١٨،٢٠١٩) على التوالي حتى سجلت (١١١,٧٢٣,٥٢٣) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (٣٨.١%) في عام ٢٠١٩ نتيجة التحسن الحاصل في أسعار النفط العالمية.

الجدول (٢)

تحليل هيكل النفقات العامة للموازنة الأتحادية في العراق للمدة من (٢٠٠٥-٢٠١٩) مليون دينار

السنوات	إجمالي النفقات العامة	إجمالي النفقات الجارية	إجمالي النفقات الأستثمارية	معدل نمو النفقات العامة	معدل نمو النفقات الجارية	معدل نمو النفقات الأستثمارية	نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة	نسبة النفقات الأستثمارية إلى النفقات العامة
٢٠٠٥	٢٦,٣٧٥,١٧٥	٢١,٨٠٣,١٥٧	٤,٥٧٢,٠١٨				%٨٢.٦	%١٧.٣
٢٠٠٦	٣٨,٨٠٦,٦٧٩	٣٢,٧٧٨,٩٩٩	٦,٠٢٧,٦٨٠	%٤٧.١	%٥٠.٣	%٣١.٨	%٨٤.٤	%١٥.٥
٢٠٠٧	٣٩,٠٣١,٢٣٢	٣١,٣٠٨,١٨٨	٧,٧٢٣,٠٤٣	%٠.٥	%(٤.٤)	%٢٨.١	%٨٠.٢	%١٩.٧
٢٠٠٨	٥٩,٤٠٣,٣٧٥	٤٧,٥٢٢,٧٠٠	١١,٨٨٠,٦٧٥	%٥٢.١	%٥١.٧	%٥٣.٨	%٧٩.٩	%٢٠
٢٠٠٩	٥٢,٥٦٧,٠٢٥	٤٢,٠٥٣,٦٢٠	١٠,٥١٣,٤٠٥	%(١١.٥)	%(١١.٥)	%(١١.٥)	%٨٠	%٢٠
٢٠١٠	٧٠,١٣٤,٢٠١	٥٤,٥٨٠,٨٦٠	١٥,٥٥٣,٣٤١	%٣٣.٤	%٢٩.٧	%٤٧.٩	%٧٧.٨	%٢٢.١
٢٠١١	٧٨,٧٥٧,٦٦٧	٦٠,٩٢٥,٥٥٤	١٧,٨٣٢,١١٣	%١٢.٢	%١١.٦	%١٤.٦	%.٧٧	%٢٢.٦
٢٠١٢	١٠٥,١٣٩,٥٧٥	٧٥,٧٨٨,٦٢٣	٢٩,٣٥٠,٩٥٢	% ٣٣.٤	%٢٤.٣	%٦٤.٥	%٧٢	%٢٧.٩
٢٠١٣	١١٩,١٢٧,٥٥٦	٧٨,٧٤٦,٨٠٦	٤٠,٣٨٠,٧٥٠	%١٣.٣	%٣.٩	%٣٧.٥	%٦٦.١	%٣٣.٨
٢٠١٤	١١٣,٤٧٣,٥١٧	٧٦,٧٤١,٦٧٣	٣٦,٧٣١,٨٤٤	%(٤.٧)	%(٢.٥)	%(٩)	%٦٧.٦	%٣٢.٣
٢٠١٥	٧٠,٣٩٧,٥١٥	٥١,٨٣٢,٨٣٩	١٨,٥٦٤,٦٧٦	%(٣٧.٩)	%(٣٢.٤)	%(٤٩.٤)	%٧٣.٦	%٢٦.٣
٢٠١٦	٦٧,٠٦٧,٤٣٧	٥١,١٧٣,٤٢٨	١٥,٨٩٤,٠٠٩	%(٤.٧)	%(١.٢)	%(١٤.٣)	%٧٦.٣	%٢٣.٦
٢٠١٧	٧٥,٤٩٠,١٢٠	٥٩,٠٢٥,٧٠٩	١٦,٤٦٤,٤١١	%١٢.٥	%١٥.٣	%٣.٥	%٧٨.١	%٢١.٨

٢٠١٨	٨٠,٨٧٣,١٨٩	٦٧,٠٥٢,٨٥٦	١٣,٨٢٠,٣٣٣	%٧.١	%١٣.٥	%(١٦)	%٨٢.٩	%١٧
٢٠١٩	١١١,٧٢٣,٥٢٣	٨٧,٣٠٠,٩٣٣	٢٤,٤٢٢,٥٩٠	%٣٨.١	%٣٠.١	%٧٦.٧	%٧٨.١	%٢١.٨

المصدر: الجدول والأعمدة من إعداد الباحث بالإعتماد على
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.
* تشير الاقواس () في الجدول إلى الإشارة السالبة.

ولغرض الوقوف على واقع النفقات العامة في العراق للمدة قيد الدراسة بشكلها التفصيلي سوف نقوم بتحليل النفقات العامة بشقيها (النفقات الجارية والنفقات الأستثمارية):-

اولاً: النفقات الجارية (التشغيلية) للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٩)

للنفقات الجارية أهمية كبيرة من الناحية الإقتصادية لإنها تتمثل في دخول الموظفين في القطاع العام (الرواتب والأجور والمستلزمات السلعية والخدمية ونفقات الصيانة وغيرها) وتشكل هذه النفقات جزءً من الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات، وكذلك تؤثر على مستوى التشغيل ومستوى الناتج المحلي الإجمالي (هلال وسلمان،٢٠١٦:٨٤).

وتعرف النفقات الجارية بأنها تلك التكاليف التي تتكبدها الحكومة لتغطية النفقات اليومية للوحدات الحكومية، أو جميع النفقات التي تتكبدها الحكومة خارج الإنفاق الأستثماري للمشروعات والبرامج الحكومية المقرة في الموازنة العامة للدولة، أي أن النفقات الجارية تشمل جميع نفقات الدولة التي تتكرر سنوياً وبصورة منتظمة لتسيير أعمال الدولة (الخفاجي،٢٠١٥:٤٦١).

حيث يلاحظ من خلال بيانات الجدول (٢) أن النفقات الجارية (التشغيلية) قد أستحوذت الحصة الأكبر من إجمالي النفقات العامة للموازنة الإتحادية في العراق، والتي تراوحت نسب مساهمتها في النفقات العامة بين (٦٦.١% – ٨٤.٤%)، أذ سجلت النفقات الجارية (٢١,٨٠٣,١٥٧) مليون دينار وبنسبة مساهمة في النفقات العامة قدرها (٨٢.٦%) في عام ٢٠٠٥ وهي أدنى مستوى تبلغه النفقات الجارية للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٩)، ومن ثم واصلت الإرتفاع التدريجي حتى بلغت في عام ٢٠٠٨ (٤٧,٥٢٢,٧٠٠) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (٥١.٧%) وبنسبة مساهمة في النفقات العامة قدرها (٧٩.٩%) وهو مستوى مرتفع مقارنةً في عام ٢٠٠٧ ويرجع السبب في زيادة النفقات العامة إلى زيادة أجور ورواتب الموظفين فضلاً عن المنح والمساعدات المقدمة من قبل الدولة إلى مواطنيها، وبعدها أنخفضت إلى (٤٢,٠٥٣,٦٢٠) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (١١.٥%) وبنسبة مساهمة في النفقات العامة قدرها (٨٠%) في عام ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة المالية العالمية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ وما لها من تأثيراتها السلبية على النفقات العامة بسبب إعتماد الإقتصاد العراقي على الموارد النفطية بشكل كبير.

ومن ثم أخذت النفقات الجارية بالإرتفاع التدريجي في الأعوام (٢٠١٠،٢٠١١،٢٠١٢،٢٠١٣) على التوالي حتى سجلت في عام ٢٠١٣ (٧٨,٧٤٦,٨٠٦) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (٣.٩%) وبنسبة مساهمة في النفقات العامة قدرها (٦٦.١%) وذلك بسبب التحسن الحاصل في أسعار النفط العالمية، اما في الأعوام (٢٠١٤،٢٠١٥،٢٠١٦) على التوالي فقد لوحظ أنخفاض كبير في حجم النفقات العامة حتى بلغت (٥١,١٧٣,٤٢٨) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (١.٢%) وبنسبة مساهمة في النفقات الجارية قدرها (٧٦.٣%) في عام ٢٠١٦، وكان سبب هذه الإنخفاضات هو عدم إقرار الموازنة العامة (ابتداءً من النصف الثاني من عام ٢٠١٤) من ناحية وإنخفاض أسعار النفط وإرتفاع تكاليف الحرب من ناحية أخرى، ومن ثم عاودت النفقات الجارية إرتفاعها في الأعوام اللاحقة حتى سجلت في عام ٢٠١٩ (٨٧,٣٠٠,٩٣٣) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (٣٠.١%) وبنسبة مساهمة في النفقات العامة قدرها (٧٨.١%) وهي أعلى مستوى تبلغهُ النفقات الجارية خلال المدة قيد الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٩) ويعزى هذا الإرتفاع إلى إرتفاع أغلب مكونات الإنفاق الجاري لاسيما النفقات الرأسمالية والمستلزمات الخدمية والمستلزمات السلعية.

ثانياً: النفقات الأستثمارية للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٩)

ويقصد بالنفقات الأستثمارية العامة على إنها تكلفة الحكومة التي تتكبدها لإنشاء المشروعات والبرامج الأجتماعية، والإقتصادية، والأمنية، والخدمية، وبناء القدرات...الخ، والحصول على الخدمات الأستشارية التي يتم إعدادها بناءً على دراسات الجدوى المهنية والتي من المتوقع أن تحصل على إيرادات مستقبلية تتعلق بأهداف الحكومة وأستراتيجيتها لعدة سنوات (الخفاجي،٢٠١٥:٤٦١).

لوحظ من خلال بيانات الجدول (٢) أن النفقات الأستثمارية قد أستحوذت على حصة ضئيلة جداً من إجمالي النفقات العامة للموازنة الإتحادية في العراق للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥-

٢٠١٩)، والتي تراوحت نسب مساهمتها في النفقات العامة بين (١٥.٥% – ٣٣.٨%)، اذ سجلت النفقات الأستثمارية (٤٥٧٢٠١٨) مليون دينار وبنسبة مساهمة في النفقات العامة قدرها (١٧.٣%) في عام ٢٠٠٥ وهي أدنى مستوى تسجلها النفقات الأستثمارية خلال المدة قيد الدراسة، وبعدها أخذت النفقات الاستثمارية بالإرتفاع حتى سجلت عام ٢٠٠٨ (١١٨٨٠٦٧٥) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (٥٣.٨%) وبنسبة مساهمة في النفقات العامة قدرها (٢٠%) بسبب تحسن الوضع الأمني للدولة، وبعدها إنخفضت في عام ٢٠٠٩ إلى (١٠٥١٣٤٠٥) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (١١.٥%) وبنسبة مساهمة في النفقات العامة قدرها (٢٠%) نتيجة الأزمة المالية العالمية وإنخفاض أسعار النفط.

ومن ثم عاودت بالإرتفاع التدريجي في الأعوام اللاحقة حتى بلغت ذروتها في عام ٢٠١٣ أذ سجلت (٤٠٣٨٠٧٥٠) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (٣٧.٥%) وبنسبة مساهمة في النفقات العامة قدرها (٣٣.٨%) وهو أعلى مستوى تبلغهُ النفقات الإستثمارية للمدة قيد الدراسة، إلا أن هذا الإرتفاع لم يستمر طويلاً لأن العراق قد تبنى سياسات تقشفية على أساس الوضع الذي مر به لاسيما في عام ٢٠١٤ عندما كانت أسعار النفط العالمية منخفضة وتكاليف الحرب مرتفعة، وكان تأثير سياسات التقشف على النفقات الأستثمارية أكثر من النفقات الجارية بسبب سوء إدارة الدولة، لذا شهدت النفقات الأستثمارية في الأعوام اللاحقة مستويات متذبذبة بين الإنخفاض والإرتفاع حتى بلغت (٢٤٤٢٢٥٩٠) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (٧٦.٧%) وبنسبة مساهمة في النفقات العامة قدرها (٢١.٨%) في عام ٢٠١٩ إلا أنهُ مستوى مرتفع مقارنةً بالأعوام السابقة.

المطلب الثالث: تحليل العجز للموازنة الإتحادية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩)

يتحدد حجم العجز او الفائض في الموازنة من خلال الفجوة (النقص) ما بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ولغرض تحديد إتجاه الموازنة العامة للدولة، والتطرق إلى ظاهرة العجز الكلي للموازنة الاتحادية في العراق للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)، لابد لنا من أستعراض أداء الموازنة العامة وكما موضحة في الجدول (٣) أذ لوحظ أن الموازنة الإتحادية العامة في العراق قد شهدت فائضاً متذبذباً للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩) بأستثناء بعض الأعوام التي شهدت عجزاً، فقد سجلت فائضاً بلغ حجمه (١٤,١٢٧,٧١٥) مليون دينار في عام ٢٠٠٥، وفي عام ٢٠٠٦ لوحظ إنخفاضاً طفيفاً في حجم الفائض يبلغ قدره (١٠,٢٥٦,٦٨٢) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب قدره (-٢٧.٤%)، وبعدها أخذ فائض الموازنة العامة بالإرتفاع التدريجي في عامي (٢٠٠٧،٢٠٠٨) على التوالي أذ بلغ حجمه (١٥,٥٦٨,٢١٩) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب قدره (٥١.٧%) في عام ٢٠٠٧، و (٢٠,٨٤٨,٨٠٧) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب قدره (٣٣.٩%) في عام ٢٠٠٨، ويعزى ذلك إلى رفع العقوبات الإقتصادية المفروضة على العراق قبل عام ٢٠٠٣، وزيادة العائدات النفطية وبالتالي زيادة إجمالي الإيرادات العامة للموازنة الإتحادية في العراق، بأعتبار الإقتصاد العراقي إقتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير، أما في عامي (٢٠٠٩،٢٠١٠) على التوالي فقد سجلت الموازنة العامة للدولة العراقية إنخفاضاً سريعاً في حجم الفائض فقدر (٢,٦٤٢,٣٢٨) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب قدره (-٨٧.٣%) في عام ٢٠٠٩، و (٤٤,٠٢٢) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب قدره (-٩٨.٣%) في عام ٢٠١٠، وهو أدنى مستوى فائض تبلغهُ الموازنة الإتحادية العامة في العراق للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩) ويعود سبب ذلك إلى إنخفاض الصادرات النفطية نتيجة الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ وإنعكاساتها السلبية على الأسواق العالمية للنفط وأستمرار تأثيراتها حتى عام ٢٠١٠، إلا أن هذا الإنخفاض في حجم الفائض للموازنة لم يستمر طويلاً، حيث عاود بالإرتفاع مجدداً في عام ٢٠١١ مسجلاً أعلى مستوى فائض تبلغه الموازنة الإتحادية العامة في العراق للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩) إذ بلغ حجمه (٣٠,٠٤٩,٧٢٥) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب قدره (٦٨١%)، وفي عام ٢٠١٢ بلغ حجمه (١٤,٦٧٧,٦٤٩) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب قدره(-٥١.١%)، ويعود ذلك إلى إرتفاع الأسعار النفطية وتعافي أسواق النفط وزيادة الكميات المصدرة من النفط. الخام.

فبطبيعة الحال لا يعكس الفائض في الموازنة العامة للدولة تحسن الإقتصاد المحلي، ولا يمكننا القول بأن الإيرادات العامة تغطي النفقات العامة، ولا أن مقدار الفائض المتحقق هو إنعكاس لتحسن القطاعات الإنتاجية بأنواعها المختلفة، وإتساع دائرة الحصول على مصادر تمويل بأشكال مختلفة، وذلك لأن الفائض المتحقق يعود إلى إعادة تدوير مبالغ المخصصات الأستثمارية والتشغيلية وخطط وبرامج تنمية المحافظات والأقاليم من السنة السابقة إلى السنة اللاحقة، نتيجة تراجع معدل التنفيذ في هذه الموازنات وفي حقيقة الأمر هو نتيجة لعملية حسابية بسيطة تتضمن طرح

إجمالي النفقات العامة من إجمالي الإيرادات العامة، وبما أنه الإيرادات النفطية تشكل النسبة العظمى من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة الإتحادية العراقية، وبما أنه النفط يخضع بطبيعة الحال لتقديرات سعر البرميل المستندة إلى الأوضاع الإقتصادية العالمية المتأثرة بالأوضاع الخارجية، وأن إرتفاع سعر النفط الخام في الأسواق العالمية عن السعر المتوقع، فأنه غالباً ما يكون أدنى من السعر العالمي الذي أستندت اليه التقديرات الأولية لإيرادات الموازنة العامة وما يترتب على ذلك من زيادة في الإيرادات الفعلية عن المقدرة في الموازنة العامة مما أدى إلى ظهور فائض في الميزانية العامة (جودة وصالح،٢٠٢٠:٢١)

الجدول (٣)

تحليل العجز او الفائض للموازنة الإتحادية العامة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٩) مليون دينار

السنوات	اجمالي الإيرادات العامة	اجمالي النفقات العامة	العجز/ الفائض	معدل التغير السنوي	نسبة العجز/ الفائض الى الإيرادات العامة	نسبة العجز/ الفائض الى النفقات العامة
٢٠٠٥	٤٠,٥٠٢,٨٩٠	٢٦,٣٧٥,١٧٥	١٤,١٢٧,٧١٥		%٣٤.٨	%٥٣.٥
٢٠٠٦	٤٩,٠٦٣,٣٦١	٣٨,٨٠٦,٦٧٩	١٠,٢٥٦,٦٨٢	%(٢٧.٤)	%٢٠.٩	%٢٦.٤
٢٠٠٧	٥٤,٥٩٩,٤٥١	٣٩,٠٣١,٢٣٢	١٥,٥٦٨,٢١٩	%٥١.٧	%٢٨.٥	%٣٩.٨
٢٠٠٨	٨٠,٢٥٢,١٨٢	٥٩,٤٠٣,٣٧٥	٢٠,٨٤٨,٨٠٧	%٣٣.٩	%٢٥.٩	%٣٥
٢٠٠٩	٥٥,٢٠٩,٣٥٣	٥٢,٥٦٧,٠٢٥	٢,٦٤٢,٣٢٨	%(٨٧.٣)	%٤.٧	%٥
٢٠١٠	٧٠,١٧٨,٢٢٣	٧٠,١٣٤,٢٠١	٤٤,٠٢٢	%(٩٨.٣)	%٠.٠٦	%٠.٠٦
٢٠١١	١٠٨,٨٠٧,٣٩٢	٧٨,٧٥٧,٦٦٧	٣٠,٠٤٩,٧٢٥	%٦٨١.٦	%٢٧.٦	%٣٨.١
٢٠١٢	١١٩,٨١٧,٢٢٤	١٠٥,١٣٩,٥٧٥	١٤,٦٧٧,٦٤٩	%(٥١.١)	%١٢.٢	%١٣.٩
٢٠١٣	١١٣,٧٦٧,٣٩٥	١١٩,١٢٧,٥٥٦	(٥,٣٦٠,١٦١)	%(١٣٦.٥)	%(٤.٧)	%(٤.٤)
٢٠١٤	١٠٥,٣٨٦,٦٢٣	١١٣,٤٧٣,٥١٧	(٨,٠٨٦,٨٩٤)	%٥٠.٨	%(٧.٦)	%(٧.١)
٢٠١٥	٦٦,٤٧٠,٢٥٢	٧٠,٣٩٧,٥١٥	(٣,٩٢٧,٢٦٣)	%(٥١.٤)	%(٥.٩)	%(٥.٥)
٢٠١٦	٥٤,٤٠٩,٢٧٠	٦٧,٠٦٧,٤٣٧	(١٢,٦٥٨,١٦٧)	%٢٢٢.٣	%(٢٣.٢)	%(١٨.٨)
٢٠١٧	٧٧٣٣٥٩٥٥	٧٥,٤٩٠,١٢٠	١,٨٤٥,٨٣٥	%(١١٤.٥)	%٢.٣	%٢.٤
٢٠١٨	١٠٦,٥٦٩,٨٣٤	٨٠,٨٧٣,١٨٩	٢٥,٦٩٦,٦٤٥	%١٢٩.٢	%٢٤.١	%٣١.٧
٢٠١٩	١٠٧,٥٦٦,٩٩٥	١١١,٧٢٣,٥٢٣	(٤,١٥٦,٥٢٨)	%(١١٦.١)	%(٣.٨)	%(٣.٧)

.

المصدر: الجدول والأعمدة من إعداد الباحث بالإعتماد على

- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

* تشير الاقواس في الجدول () الى عجز الموازنة، والإشارة السالبة

.

أما فيما يخص المدة من ٢٠١٣ ولغاية ٢٠١٩ فقد شهدت الموازنة الإتحادية العامة في العراق عجزاً متذبذباً بأستثناء عامي (٢٠١٨،٢٠١٧)، حيث لوحظ من خلال بيانات الجدول (١٠) أن الموازنة قد سجلت عجزاً في عام ٢٠١٣ بلغ حجمه (٥,٣٦٠,١٦١) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب قدره (-١٣٦.٥%)، وأستمر العجز في الإرتفاع حتى بلغ حجمه (٨,٠٨٦,٨٩٤) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب قدره (٥٠.٨%) في عام ٢٠١٤، وفي عام ٢٠١٥ شهدت الموازنة إنخفاضاً في حجم العجز بلغ (٣,٩٢٧,٢٦٣) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب قدره (-٥١.٤%)، إما في عام ٢٠١٦ فقد سجلت الموازنة عجزاً مالياً بلغ حجمه (١٢,٦٥٨,١٦٧) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب قدره (٢٢٢.٣%) وهو أعلى مستوى تبلغه الموازنة الإتحادية العامة في العراق للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)، أي تجاوزت إجمالي النفقات العامة إجمالي الإيرادات العامة تبعاً للظروف الإقتصادية الصعبة التي مر بها العراق، وإنهيار أسعار النفط العالمية وهبوط سعر برميل النفط إلى أقل من (٣٦ دولار) تأثراً بالصدمة العالمية التي حدثت في عام ٢٠١٤ والتي بدروها عملت على إنخفاض الصادرات النفطية وإنخفاض الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية للنفط، فضلاً عن زيادة النفقات العسكرية وهدر مبالغ ضخمة خصصت من الموازنة العامة للدولة لتمويل نفقات الحرب ضد داعش ودفع رواتب موظفي الحشد الشعبي المقدس، وعندها لجأت الحكومة العراقية للإقتراض من صندوق النقد الدولي لتمويل النفقات العامة والذي بلغ حجم الأقتراض (١٥ مليار دولار).

وبعد ذلك في عامي (٢٠١٨،٢٠١٧) على التوالي سجلت الموازنة فائضاً بلغ حجمه في عام ٢٠١٧ (١,٨٤٥,٨٣٥) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب قدره (-١١٤.٥%)، وبلغ حجمه في عام ٢٠١٨ (٢٥,٦٩٦,٦٤٥) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب قدره (١٢٩٢.١%) وترجع حقيقة ذلك إلى أن الحكومة العراقية قد قامت بترشيد الإنفاق العام بما في ذلك الإنفاق الأستثماري والجاري من خلال صياغة الموازنة التقشفية، فضلاً عن تحسن أسعار النفط العالمية ووصول سعر برميل النفط الى (٦٥.٩ دولار)، أما في عام ٢٠١٩ فقد أحدثت عجزاً مالياً بلغ حجمه (٤,١٥٦,٥٢٨) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب قدره (-١١٦.١%) نتيجة هبوط سعر برميل النفط الى (٦٠.٣ دولار).

أما فيما يخص نسبة الفائض او العجز إلى إجمالي الإيرادات العامة للموازنة الإتحادية العامة في العراق للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥ - ٢٠١٩)، فقد تراوحت نسب مساهمة الفائض إلى الإيرادات العامة بين (٠.٠٦% - ٣٤.٨%)، بينما تراوحت نسب مساهمة العجز إلى إجمالي الإيرادات بين (٣.٨% - ٢٣.٢%).

أما إجمالي النفقات فقد تراوحت نسب مساهمة الفائض إلى النفقات العامة بين (٠.٠٦% - ٥٣.٥%)، بينما تراوحت نسب مساهمة العجز إلى النفقات العامة بين (٣.٧% – ١٨.٨%)، وتعكس نسبة العجز إلى النفقات العامة مقدار الحاجة إلى خفض الإنفاق العام لتحقق التوازن في الموازنة العامة، كما إنها تعكس مقدار الموارد الإضافية التي تحتاجها السلطات لتعويض هذا العجز، ولتوضيح ذلك، على سبيل المثال في عام ٢٠١٩ بلغت نسبة العجز (٣.٧%) حتى تحقق الموازنة العامة توازنها يتطلب الأمر تخفيض حجم الانفاق العام بنفس النسبة والبالغة (٣.٧%)، وترجع أسباب الإنخفاض والإرتفاع في نسب مساهمة فائض او عجز الموازنة إلى هيكل الموازنة لنفس الأسباب التي مر ذكرها سابقاً.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١ - أرتبطت الاستدامة المالية في العراق وقدرتها على سداد الدين بسعر برميل النفط، فمتى ما ارتفع سعر النفط انخفض العجز في الموازنة العامة وتحققت فوائض مالية، وبالعكس متى ما انخفض سعر النفط اضحى العراق غير محققاً للاستدامة المالية.

٢ - أعتماد الأقتصاد العراقي بنسبة أكثر من (٩٠%) على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)، وأغفل عن باقي القطاعات الأقتصادية المنتجة، مما جعلهُ أقتصاداً أحادي الجانب يعتمد إلى حد كبير على مورد واحد.

٣ - إزدياد معدل نمو النفقات العامة بشكل أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة، إذ بلغ متوسط نمو المعدل السنوي للإيرادات العامة (١٠.٢%) مقابل (١٢.٧%) للنفقات العامة للمدة قيد الدراسة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩).

٤ - سجلت الموازنة العامة في العراق عجزاً مالياً في الأعوام (٢٠١٣،٢٠١٤،٢٠١٥،٢٠١٦،٢٠١٩)، الا انها لم تتجاوز الحدود المسموح بها حسب النسبة المعيارية لمعاهدة ماسترخت والبالغة (٣%) بأستثناء عام ٢٠١٦ حيث بلغ عجز الموازنة (٦.٤%) أي انها تجاوزت حدود الأمان.

التوصيات

١ – على الحكومة خلق إستراتيجية تهدف إلى تنوع مصادر الإيرادات العامة وتنميتها لاسيما الضرائب منها من خلال تفعيل قانون الضرائب العام وتنظيمه، وتنمية وتطوير باقي القطاعات الأخرى كالصناعة، والزراعة، والسياحة، فضلاً عن رفع كفاءة المنافذ الحدودية.

٢ – إصلاح الإختلالات الهيكلية للموازنة العامة للدولة وإعادة اعمار البنى التحتية، من خلال توجيه النفقات الأستثمارية نحو المشروعات الأقتصادية المنتجة، فضلاً عن العمل الجاد على معالجة الفساد وهدر المال العام في كافة مؤسسات الدولة ومحاسبة المخالفين والمقصرين، والتعامل الرشيد مع الموارد المالية لتحقيق الاستدامة المالية.

٣ - على صانعي القرار أن يأخذوا في الحسبان مخاطر تقلبات أسعار النفط عند إعداد الموازنة، وصياغة سياسات تحوط خاصة للتعامل مع اختلالات الموازنة (العجز والفائض)، وتفعيل السياسات الأقتصادية العامة، حتى لا تترك أعباء هذه المواجهة على السياسات المالية فقط، لاسيما أن تقلبات أسعار النفط (مخاطر أسعار النفط) على العراق من الأخطار المركبة، ولا تقتصر حدوده على الموازنة العامة أعداداً وتنفيذاً.

المصادر

١- الأمم المتحدة. تقرير الأمم المتحدة للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك. ١٩٨٧. متوفر على الرابط التالي: https://ar.vvikipedla.com/wiki/Our_Common_Future

٢- إبراهيم، خليل إسماعيل. (٢٠١٢). "آثار تطورات النفقات العامة في مستويات الأسعار خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١١)". المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد ٤، العدد ١.

٣- الاتروشي، سامي. (٢٠٠٨). "دورة الموازنة العامة في العراق". ورشة عمل حول اعداد وإقرار موازنة العام ٢٠٠٨ في العراق، ٢٩ نيسان، لبنان.

٤- البصام، سهام حسين. (٢٠١٣). " مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٦.

٥- الخفاجي، حيدر جاسم حمزة. (٢٠١٥). "موازنة العراق العامة لسنة ٢٠٠٥ الطموح والتحديات". الأمانة العامة لمجلس الوزراء. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢١، العدد ٨٥.

٦- الزبيدي، بتول حسن رداد. (٢٠١٤). "تقييم أداء الموازنة العامة في العراق للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٢)". مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية الإدارية، المجلد ١، العدد ١٤.

٧- السامرائي، كيلان، إسماعيل عبد الله. (٢٠١١). "دور السياسة المالية في ضبط معدلات تضخم الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٩-٢٠٠٨)". رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

٨- المشهراوي، زاهر حسني. (٢٠١٥). "دور محاسبة الترشيد في دعم استراتيجية الاستدامة من وجهة نظر محاسبية". مجلة جامعة الازهر – غزة سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد ١٧، العدد١.

٩- الوائلي، احمد. (٢٠١٧). "التوازن الاتحادي بين الاختلالات وإمكانية الإصلاح استراتيجية مستقبلية". مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٧.

١٠- جمهورية العراق. البنك المركزي العراقي. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث. النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

١١- جودة، نضال شاكر، صالح، اسراء سعيد. (٢٠٢٠). "قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦". كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

١٢- حنتوش، ابتسام كاظم. (٢٠١٩). "التنبؤ الديناميكي والساكن (Dynamic & Static) بفائض او عجز الموازنة العامة في العراق للمدة ٢٠١٧-٢٠١٨)". مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد ٢٥، العدد ١١٢.

١٣- عمران، اخلاص شاكر. (٢٠٢٠). "الموائمة بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق متطلبات الاستدامة المالية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨)". رسالة ماجستير. جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.

١٤- كاظم، أحمد صالح حسن، صالح، علي وهيب عبد الله. (٢٠١٥). "اثر عجز الموازنة العامة وعرض النقود في المستوى العام للأسعار في العراق (١٩٩٠-٢٠١٣)". المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثالثة عشر، العدد ٤٦.

١٥- مجلخ، سليم، حمانة، كمال. (٢٠١٦). "تفاقم عجز الموازنة العامة في الجزائر في ظل آثار الازمة المالية والاقتصادية العالمية دراسة تحليلية للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣)". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد ٤٠.

١٦- هلال، علي كاظم، سلمان، كاظم خماط. (٢٠١٦). "التحليل الاقتصادي للنفقات الاستثمارية والتشغيلية لمحافظة ذي قار للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٤)". مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٦، العدد ١.

المصادر الأنكليزية

1- Abdelatif, Lobna and Shehata, Abdallah. (2014). "Fiscal Sustainability and the Role of the State: A New Analytical Framework".

2- Andrew.B & Ben.s. (2009). bernanke: macroeconomics. published by dorling Kindersley (India), fifth edition.

3- Ber Dahlby. (1993). "bSustainability Fiscal Policy in Alberta" .Wecentre ,For Economic Research in formation on Bulletin 13 , AL berta, p1.

4- Bhat, Swarali H. (2016). "Disclosures And Performance In The Semiconductor Manufacturing Industry (2010-2014)". Master Thesis, The Faculty of the Department of Environmental Studies, San José State University.

5- DEIONG J.BRADFORD. (2002). "MACROECONOMICS, UPDATED EDITION". MCGRAW- HILL , NEW YORK.

6- Garcia, Agustin and Ramajo. (2004). Julian. Budget deficit and interest rates: empirical evidence for Spain. Applied Economics Letters.

7- Michael Brauninger. (2002). the budget deficit. public debt and endogenous growth, Hamburg_Germany, October.

8- Reinhard Neck, and Jan-Egbert Sturm. (2008). "Sustainability of Public Debt, The MIT Press Cambridge". Massachusetts London, England, p.p4.

9- WILLEM H. BUITER AND JAMES TOBIN. (2003). "debt neutrality: a brief review of doctrine anden evidence". cowls foundation paper 505 ,Social Security versus Private Saving, Ballinger Pub.